رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

برنامج تطوير القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي

النشرة الربعية – الربع الأول 2020م

أهم الملامح: عجز في ميزانية الربع الأول 2020، مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي

لمحات على ميزانية الربع الأول 2020

- سجلت المملكة العربية السعودية عجزاً قدره 34.1 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2020م، مقارنة مع فائض يبلغ 27.8 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2019م.
- انخفض إجمالي الإيرادات بنسبة 22% على أساس سنوي إلى 192.1 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2020م، حيث تراجعت الإيرادات النفطية بنسبة 24% على أساس سنوي إلى 128.8مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2020، في حين انخفضت الإيرادات غير النفطية بنسبة 17% على أساس سنوي إلى 63.3مليار ريال سعودي. وشهدت الإيرادات من الضرائب على السلع والخدمات انخفاضا بنسبة 26% على أساس سنوي إلى 30.6 مليار ريال سعودي خلال هذا الربع.
- ارتفع إجمالي النفقات بنسبة 4% على أساس سنوي إلى 226.2 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2020م.
- ارتفع الدين العام إلى 723.5 مليار ريال سعودي بنهاية الربع الأول من عام 2020م مقارنة بـ 677.9 مليار ريال سعودي في نهاية العام المالي من عام 2019م.

عجز / فائض الميزانية (مليار ريال سعودي)

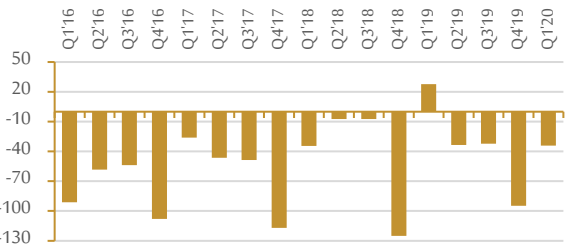

(تداول) تعلن بدء تنفيذ المرحلة الخامسة والأخيرة من الانضمام إلى مؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة (FTSE Russell) على فترتين

بدأ تنفيذ المرحلة الخامسة والأخيرة من الانضمام إلى مؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة والتي تمثل 25% من الوزن الإجمالي للسوق المالية السعودية على فترتين، حيث تم تنفيذ الفترة الأولى يوم الاثنين الموافق 23 مارس 2020 بحسب أسعار إغلاق يوم الخميس 19 مارس 2020 بنسبة 25% ومن المخطط الانتهاء من الفترة الثانية بنسبة 75% خلال شهر يونيو من العام الجاري.

ساما" تعلن بدء إطلاق التراخيص للجهات الفاعلة

أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" بدء إطلاق التراخيص للجهات المالية الفاعلة غير المصرفية (شركات التقنيات المالية)، وذلك بالإعلان عن إصدار أول ترخيص لشركة محفظة إلكترونية وأول ترخيص لشركة خدمات مدفوعات في المملكة، وذلك انطلاقًا من دور المؤسسة الداعم لتمكين المؤسسات المالية غير المصرفية من تقديم الخدمات المالية بما يدعم نمو الاقتصاد الوطني وتطلعات برنامج تطوير القطاع المالي المنبثق من رؤية المملكة 2030 وتحقيق أهدافه الاستراتيجية في تعزيز الشمول المالي والاعتماد على التقنية في مجال المدفوعات للحد من التعامل بالنقد.

حيث رخصت مؤسسة النقد لشركة المدفوعات الرقمية السعودية (STCPay)كشركة محفظة إلكترونية، وشركة جيديا للتقنية كشركة خدمات مدفوعات. ويأتي ذلك بعد نجاح فترة التجربة في البيئة التجريبية.

الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول 2020(%)*

- انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2020م.
- جاء انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض القطاع النفطي بمعدل 4.6%، في حين سجل القطاع غير النفطي نموًا بنسبة 1.6% في الربع الأول من عام 2020م.
- شكل القطاع غير النفطي نسبة 59.2 % من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من عام 2020م مقارنة بنسبة 58.6% في الربع الرابع من عام 2019م.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

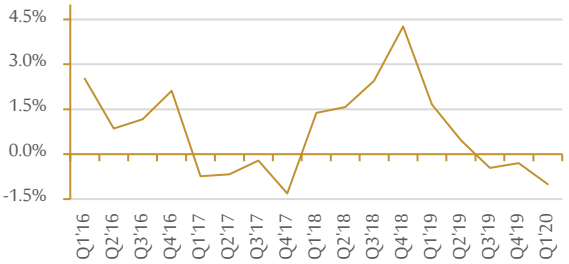

*استناداً إلى البيانات الأولية

مؤشر مديري المشتريات

انخفض مؤشر مديري المشتريات في المملكة العربية السعودية إلى 42.4 نقطة في مارس 2020م (أدنى قراءة له خلال عشر سنوات) مقارنة بـ 52.5 نقطة في فبراير 2020م، متأثرًا بالبطء في الإنتاج والطلبات الجديدة. وتشير قراءة المؤشر فوق 50 نقطة إلى حدوث توسع في النشاط، في حين تشير قراءة المؤشر تحت 50 نقطة إلى حدوث انكماش.

مؤشر مديري المشتريات

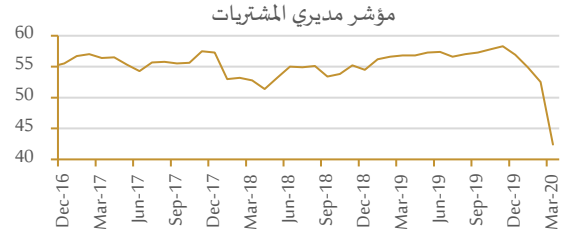

مؤشر أسعار المستهلك

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 1.5% على أساس سنوي في مارس 2020م (الأعلى له منذ ديسمبر 2018)؛ حيث شهد مؤشر قسم الأغذية والمشروبات، والنقل زيادة بنسبتي 3.9% و3.7% على التوالي، في حين سجل قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى انخفاضاً سلبياً بنسبة 0.5% في مارس 2020م.

مؤشر أسعار المستهلك (على أساس سنوي)

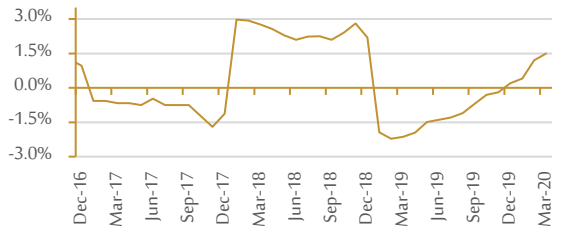

الاقتصاد الكلي والسوق المالية

مراجعة الاقتصاد الكلي

عمليات نقاط البيع

ارتفعت قيمة مبيعات عمليات نقاط البيع بنسبة 5.8% على أساس سنوي إلى 24.8 مليار ريال سعودي في مارس 2020م مقارنة بـ 23.4 مليار ريال سعودي في مارس 2019م؛ حيث بلغت قيمة مبيعات عمليات نقاط البيع 79.3 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2020م (بارتفاع نسبته 23.7% على أساس سنوي و0.5% على أساس ربعي).

عمليات نقاط البيع (مليار ريال سعودي)

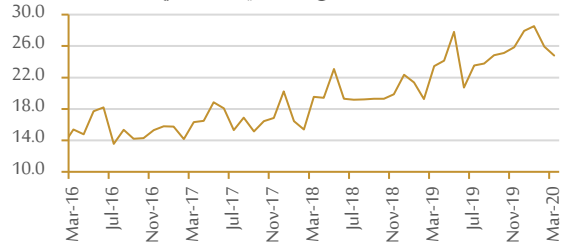

نمو عرض النقود (ن 3) والودائع المصرفية (%)

ارتفع المعروض النقدي (ن 3) بنسبة 9.8% على أساس سنوي وبنسبة 1.2% على أساس ربعي في مارس 2020م. وحقق المعروض النقدي (ن 1) نمواً بنسبة 11.8% على أساس سنوي، في حين ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 7.1% على أساس سنوي. وارتفع إجمالي الودائع المصرفية بنسبة 10.1% على أساس سنوي وبنسبة 0.8% على أساس ربعي في مارس 2020م.

نمو عرض النقود والودائع المصرفية

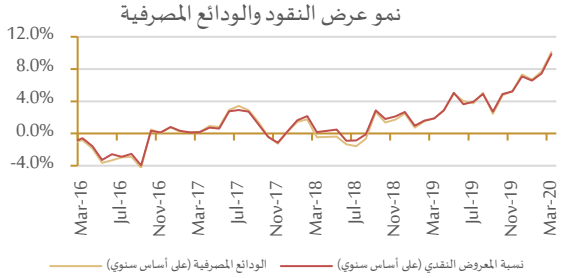

نمو الائتمان المصرفي (%)*

حقق الائتمان المصرفي (للقطاعين العام والخاص) نمواً بنسبة 11.8% في مارس 2020م على أساس سنوي وبنسبة 5.2% على أساس ربعي. وشهد ائتمان القطاع العام ارتفاعاً بنسبة 4.7% على أساس سنوي، في حين انخفض بنسبة 3.7% على أساس ربعي. وارتفع الائتمان المصرفي للقطاع الخاص بنسبة 12.1% في مارس على أساس سنوي وبنسبة 5.6% على أساس ربعي.

نمو الائتمان المصرفي (على أساس سنوي) (القطاع العام مقابل القطاع الخاص)

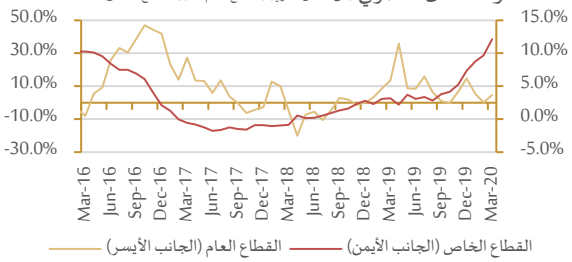

*الائتمان المصرفي للقطاع العام لا يشمل السندات الحكومية وشبه الحكومية

القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض (نسبة القروض المتعثرة)

استقرت نسبة القروض المتعثرة للربع الرابع على التوالي عند 1.9% في الربع الرابع من عام 2019م (أحدث البيانات المتاحة).

القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (نسبة)

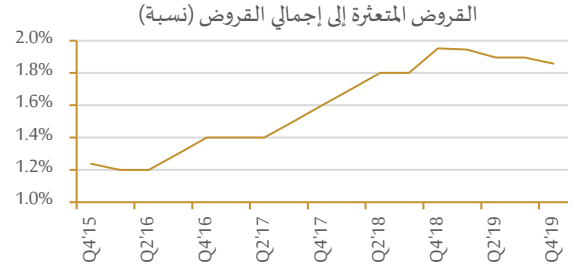

أسعار الفائدة

خفضت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) معدليَ إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس مرة خلال الربع الأول من عام 2020م بمقدار 125 نقطة لكل منهما في مارس. وتم خفض معدل إعادة الشراء إلى 1.00% من 2.25% في فبراير 2020م، حيث تم خفض معدل إعادة الشراء المعاكس إلى 0.50% من 1.75% في فبراير 2020م.

أسعار الفائدة (%)

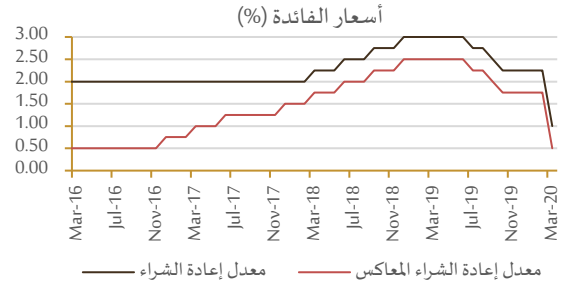

نظرة عامة على الأسواق المالية

مؤشر السوق الرئيسة (تداول)

انخفض مؤشر سوق الأسهم السعودية (تداول) بنسبة 14.7% على أساس شهري و22.5% على أساس سنوي. كما انخفضت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية إلى 7,562 مليار ريال سعودي في مارس 2020م من 9,025 مليار ريال سعودي في ديسمبر 2019م .

القيمة السوقية للأسهم

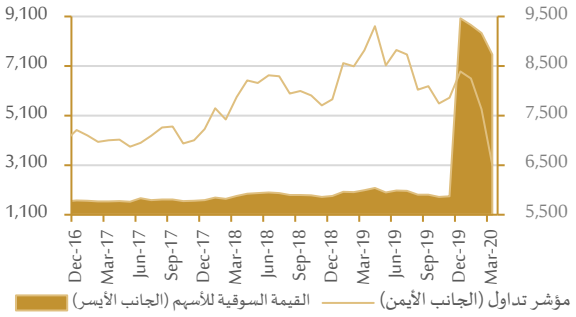

ملكية المستثمرين الأجانب

انخفضت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب في الربع الأول من عام 2020م إلى 1.9% بنهاية شهر مارس من 2.1% في شهر فبراير، حيث انخفضت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب بنسبة 19.1% على أساس شهري إلى 145.3 مليار ريال سعودي في مارس 2020م مقارنة بقيمة 179.6 مليار ريال سعودي في شهر فبراير 2020م.

ملكية المستثمرين الأجانب (%)

حصة المستثمرين المؤسساتيين من قيمة التداول

انخفضت حصة المستثمرين المؤسساتيين من إجمالي قيمة التداول في الربع الأول من عام 2020م إلى 28.2% في المتوسط على أساس ربعي مقارنة بنسبة 36.6% في الربع الرابع من عام 2019م.

حصة المستثمرين المؤسساتيين من قيمة التداول

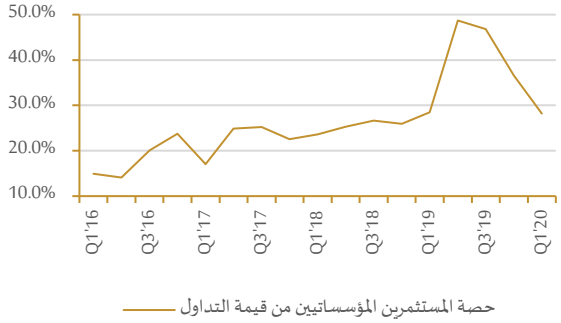

تركيز السوق في أكبر 10 شركات

ارتفعت نسبة التركز لأكبر عشر شركات في السوق المالية (تداول) بنهاية الربع الأول من عام 2020م إلى 91.2% مقارنة بنسبة 90.8% في نهاية ديسمبر 2019م، في حين قد بلغت61.4% في نهاية سبتمبر 2019م.

القيمة السوقية لأكبر 10 شركات (%)

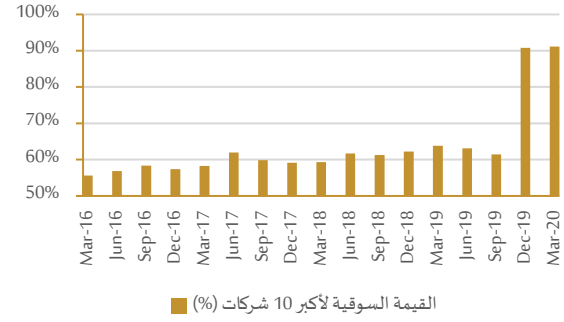

الأصول المدارة (% من الناتج المحلي الإجمالي)

انخفضت الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 16.2% في الربع الأول من عام 2020م مقارنة بنسبة 16.9% في الربع الرابع من عام 2019م. وحققت الأصول المدارة ارتفاعا بنسبة 3.3% على أساس سنوي، في حين انخفضت بنسبة 3.7% على أساس ربعي إلى 481 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2020م من 500 مليار ريال سعودي في الربع الرابع من عام 2019م .

الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

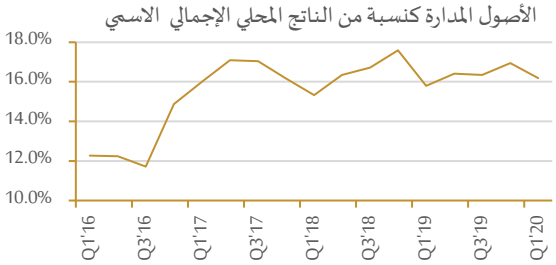

أهم اللمحات عن تطورات القطاع المالي

اتخاذ هيئة السوق المالية عدد من الإجراءات لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا (COVID-19)

انطلاقاً من دور هيئة السوق المالية الإشرافي والرقابي وتماشيًا مع الإجراءات الوقائية والاحترازية الصادرة عن الجهات المختصة لمواجهة فيروس كورونا (COVID-19) قامت الهيئة بتطبيق عدد من الإجراءات في ظل هذه الظروف الاستثنائية ومتابعة تأثيرها بشكل مستمر على السوق المالية، وفيما يلي أبرز التدابير الاحترازية التي تم اتخاذها:

إنشاء صفحة إجراءات هيئة السوق المالية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد باللغتين العربية والإنجليزية على موقع الهيئة الإلكتروني.

تعليق عقد الجمعيات للشركات المدرجة في السوق المالية حضوريًا حتى إشعار آخر، والاكتفاء بعقدها عبر وسائل التقنية الحديثة عن بُعد وإتاحة التصويت الآلي للمساهمين من خلال منظومة (تداولاتي) المقدمة من قبل شركة مركز إيداع الأوراق المالية.

إعلان الهيئة عن تمديد المهلة النظامية للإفصاح عن تقرير مجلس الإدارة للشركات المدرجة التي تنتهي سنتها المالية في 2019/12/31م، لمدة شهر إضافي. وتمديد مهلة الإفصاح عن التقارير السنوية لصناديق الاستثمار العامة والخاصة.

حث مؤسسات السوق المالية على اتباع التدابير الاحترازية للوقاية من الإصابة بفيروس كورونا (COVID-19) وتسخير كافة التقنيات الإلكترونية لضمان استمرار وتيرة الأعمال في السوق المالية.

تمديد مدد تزويد الهيئة ببعض المتطلبات النظامية واللائحية للمؤسسات المالية.

اعتماد لائحة مراكز مقاصة الأوراق المالية، وترخيص شركة مركز مقاصة الأوراق المالية (مقاصة)

أصدر مجلس الهيئة قراره المتضمن اعتماد لائحة مراكز مقاصة الأوراق المالية ("اللائحة")، وتعديل قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها، لتكون نافذة اعتباراً من تاريخ نشرها، وذلك بعد أن نشرت الهيئة مشروع اللائحة على موقعها الإلكتروني لمدة أربعة عشر يوماً تقويمياً لاستطلاع مرئيات العموم حياله. وتهدف اللائحة إلى تنظيم عمليات مقاصة الأوراق المالية في المملكة، وتحديد متطلبات الحصول على الترخيص اللازم لممارستها؛ مما سيُسهم في توفير فئات جديدة من الأوراق المالية كعقود المشتقات، إضافة إلى ضمان اكتمال التسوية ووفاء الأطراف كافةً بالتزاماتهم عند تسوية الصفقات؛ الأمر الذي من شأنه تطوير البنية التحتية الحالية للسوق وتعزيز كفاءتها.

إطلاق خدمة طلب الحصول على ترخيص لممارسة أعمال الأوراق المالية

استمراراً لجهود هيئة السوق المالية في تنظيم وتطوير السوق المالية، وسعياً منها إلى تطوير خدماتها، أطلقت الهيئة خدمة إلكترونية تتيح التقدم بطلب الحصول على ترخيص لممارسة أعمال الأوراق المالية إلكترونياً. وتهدف هذه الخدمة إلى تسهيل الإجراءات لمقدمي طلبات الترخيص لممارسة أعمال الأوراق المالية في المملكة، وذلك في إطار تعزيز الثقة من خلال الربط الإلكتروني والتكامل مع الجهات ذات العلاقة.

"ساما" تصدر الإرشادات والمعايير الإضافية لطلب منح الترخيص للبنوك الرقمية في المملكة

أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، صدورَ الإرشادات والمعايير الإضافية لطلب منح الترخيص للبنوك الرقمية في المملكة، وذلك استناداً إلى الصلاحيات الممنوحة لها بموجب الأنظمة ذات العلاقة.

وأوضحت مؤسسة النقد في بيان لها، أن إصدار هذه الإرشادات والمعايير يأتي سعياً منها لمواكبة آخر التطورات في القطاع المالي وقطاع تقنية المعلومات، إلى جانب تحقيق أهداف برنامج تطوير القطاع المالي ورؤية المملكة 2030 من خلال تنمية الاقتصاد الرقمي.

إطلاق شهادة الأسس الفنية لتمويل الشركات المقدمة من المعهد المُعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI)

أعلنت هيئة السوق المالية عن صدور قرار مجلس الهيئة بالموافقة على إطلاق شهادة الأسس الفنية لتمويل الشركات المقدمة من المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار. وتغطي هذه الشهادة أساسيات تمويل الشركات، وتعد متطلباً للأشخاص المراد تسجيلهم في الوظائف واجبة التسجيل تحت اسم متخصص تمويل شركات اعتباراً من تاريخ 2021/01/01م.

إدراج وتداول أدوات الدين الحكومية في السوق المالية السعودية

في الربع الأول من عام 2020، أصدرت السوق المالية السعودية (تداول) قرارها بالموافقة على طلب إدراج صكوك الدين الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية والمقدمة من وزارة المالية بقيمة إجمالية قدرها 19.6 مليار ريال سعودي. كما أصدرت (تداول) قرارها بالموافقة على طلب إدراج صكوك الدين من فئة مدرجة سابقة بقيمة إجمالية بلغت 7.2 مليار ريال سعودي.

إدراج أول صندوق مؤشرات متداولة تستثمر في الصكوك الحكومية

أعلنت السوق المالية السعودية (تداول) عن إدراج وبدء تداول وحدات صندوق البلاد المتداول للصكوك السيادية السعودية كصندوق استثمار مؤشر متداول، وذلك يوم الاثنين الموافق 2020/02/17م، كما تم إدراج وبدء تداول وحدات صندوق الإنماء المتداول لصكوك الحكومة السعودية المحلية قصيرة الأجل، كصندوق استثمار مؤشر متداول، يوم الاثنين الموافق 2020/02/24م.

محافظ مؤسسة النقد يدشن المركز الوطني لتسجيل بيانات المشتقات المالية

دشن معالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" الدكتور أحمد بن عبدالكريم الخليفي المركز الوطني لتسجيل المشتقات المالية، والذي يُعنى بحفظ بيانات عقود المشتقات المالية غير المدرجة في السوق المالية، وذلك خلال حفل نظمته الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية "سمة".

وقال الدكتور الخليفي في كلمة ألقاها بهذه المناسبة، إن أسواق المشتقات المالية غير المدرجة في منصات مركزية ساهمت في حدوث الأزمة المالية العالمية في عام 2008م نظراً لأن العقود كانت ثنائية بين العميل والمؤسسة المالية، كما أنها كانت مرنة في شروطها وأحكامها وهياكلها؛ وهو الأمر الذي سبب قلقاً كبيراً بشأن مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة للمؤسسات المالية، وتدنت قدرة المتعاملين في السوق (ومعظمهم من البنوك) في تكوين معرفة كافية بالأنشطة والمراكز في السوق، مما أضعف قدرتهم على تقييم المخاطر المحتملة لعملياتهم بشكل أفضل، ومن ثم اتخاذ تدابير مناسبة لإدارتها بشكل يساهم في سلامة النظام المالي بشكل عام.

مؤسسة النقد تقرر رفع الحد الأعلى لتغذية المحافظ الإلكترونية إلى 20 ألف ريال

أبلغت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" شركات خدمات المدفوعات المرخصة في المملكة بصدور قرارها برفع الحد الأعلى المسموح به لتغذية المحفظة الإلكترونية إلى (20,000ريال) شهرياً، وذلك انطلاقاً من دورها الإشرافي والرقابي والسعي لتحفيز التعاملات المالية الإلكترونية؛ تماشيًا مع تطبيق الإجراءات الوقائية والاحترازية الصادرة عن الجهات المختصة لمكافحة انتشار فيروس كورونا (COVID-19) بما يساهم في المحافظة على سلامة جميع المتعاملين بأدوات الدفع الإلكتروني وتيسير تعاملاتهم المالية من خلال تطبيقات المحافظ الإلكترونية المقدمة من شركات خدمات المدفوعات.

اعتماد قواعد وإجراءات تداول وعضوية المشتقات

أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراره باعتماد قواعد وإجراءات تداول وعضوية المشتقات وقائمة المصطلحات المستخدمة في قواعد السوق. حيث تهدف قواعد وإجراءات تداول وعضوية المشتقات إلى تنظيم عضوية سوق المشتقات ونشاط التداول في المشتقات. ويأتي إطلاق سوق المشتقات في المملكة العربية السعودية امتدادًا للتطورات المهمة التي شهدتها السوق مؤخراً، بما في ذلك إنشاء مركز مقاصة مستقل بهدف تطوير خدمات المقاصة المستقبلية. وتعتزم تداول إطلاق "عقود المؤشرات المتداولة المستقبلية" التي ستعتمد على مؤشر إم إس سي آي تداول 30 (إم تي 30). هذا وتعتزم تداول إطلاق منتجات إضافية في سوق المشتقات المالية كجزء من استراتيجيتها لتقديم أفضل المنتجات والخدمات للمتعاملين في السوق. كما تجدر الإشارة إلى أن نفاذ هذه القواعد والإجراءات قد بدأ اعتباراً من تاريخ 2020/1/15 م.

مؤسسة النقد تصدر "القواعد المنظمة لتقديم خدمات المدفوعات في المملكة

أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، إصدار القواعد المنظمة لتقديم خدمات المدفوعات في المملكة، وتأتي هذه الخطوة وفقاً لاختصاص المؤسسة بتشغيل نظم المدفوعات والتسوية المالية وخدماتها في المملكة، ومراقبتها والإشراف عليها، إلى جانب صلاحيتها في إصدار القواعد والتعليمات والتراخيص في هذا الشأن، وكذلك استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم 226 وتاريخ 2 / 5 / 1440هـ.

أوضحت مؤسسة النقد، أن المشروع يأتي ضمن جهودها في تحقيق مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي الذي يُعدّ أحد ركائز رؤية المملكة 2030، في تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص بفتح الخدمات المالية أمام الجهات الفاعلة غير المصرفية (مقدمي خدمات المدفوعات والتقنيات المالية) مما يدعم تنمية الاقتصاد الوطني. كما يهدف إلى دعم تحقيق أهداف "ساما" الاستراتيجية في تعزيز الشمول المالي والاعتماد على التقنية في مجال المدفوعات للحد من التعامل بالنقد، وكذلك تنظيم قطاع المدفوعات ومواكبة التطورات الحاصلة فيه وفق أفضل الممارسات الدولية.

مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية تنظمان ندوة الاستقرار المالي 2020

عُقِدت في العاصمة الرياض ندوة "الاستقرار المالي" بحضور عدد من معالي الوزراء، ومشاركة نحو 300 شخص من المسؤولين والتنفيذيين في عدد من مؤسسات القطاع المالي. وناقشت الندوة من خلال جلستين مواضيع الاستدامة المالية ودعم القطاع الخاص وتطوير السوق المالية السعودية.

وافتُتحت الندوة بكلمة لمعالي وزير المالية ووزير الاقتصاد والتخطيط المكلّف الأستاذ محمد الجدعان رحب خلالها بالحضور، واستعرض بعض ملامح الاقتصاد السعودي، مشيرا إلى أن هذه الندوة السنوية التي تضم ممثلي القطاع المالي الحكومي والخاص، تعد حلقة نقاش وتبادل للأفكار في إطار العمل على تطوير القطاع المالي وتحقيق مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي (أحد البرامج الرئيسة لرؤية المملكة 2030).

"ساما": نجاح تجربَتَي "فتح الحسابات البنكية والمحافظ الإلكترونية عَن بُعد" للمؤسسات الفردية وللشركات المقيمة

أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، نجاح تجربَتَي تقديم خدمة فتح الحسابات البنكية والمحافظ الإلكترونية للمؤسسات الفردية عَن بُعد وخدمة فتح الحسابات البنكية والمحافظ الإلكترونية للشركات المقيمة عَن بُعد في إطار البيئة التجريبية التشريعية (Regulatory Sandbox) الخاصة بالخدمات والمنتجات المالية المبتكرة في المملكة، وذلك بمشاركة عدد من البنوك وشركات التقنية المالية العاملة في السوق المحلية.

وأوضحت المؤسسة، أنه بإتمام هذه الخطوة وبعد تنفيذ أكثر من 7,000 عملية فتح حساب بنكي ومحفظة إلكترونية للمؤسسات الفردية عَن بُعد، و3,000 عملية فتح حساب بنكي ومحفظة إلكترونية لشركات مقيمة عَن بُعد بنجاح من قبل تلك البنوك وشركات التقنية المالية؛ أصبح متاحاً لها تقديم خدمَتَي فتح الحسابات البنكية والمحافظ الإلكترونية للمؤسسات الفردية والشركات المقيمة عَن بُعد بشكل رسمي إلى عملائها دون الحاجة إلى زيارة الفرع بكل يسر وسهولة وأمان خلال دقائق وعلى مدار 24 ساعة.

مؤسسة النقد تصدر القواعد المنظّمة لأعمال وساطة التأمين الإلكترونية

أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، صدورَ القواعد المنظّمة لأعمال وساطة التأمين الإلكترونية، في خطوة تأتي ضمن جهودها الرامية إلى تطوير صناعة التأمين وتسهيل عملية الحصول على التغطية التأمينية لطالبي التأمين، وضمن إطار رقابي وإشرافي يضمن حماية وكفاءة التعاملات في قطاع التأمين وبما يساهم في تحقيق استقراره وعدالة التعاملات فيه.

وأوضحت المؤسسة، أن القواعد المنظّمة لأعمال وساطة التأمين الإلكترونية تأتي تماشياً مع رؤية المملكة 2030 في دعم ريادة الأعمال وتعزيز تقنية الخدمات المالية، وانطلاقاً من دور "ساما" الداعم لتمكين وتشجيع نمو التقنية المالية ولمواكبة التطور الاقتصادي الذي تشهده المملكة، إلى جانب تعزيز مساهمة قطاع التأمين في إجمالي الناتج المحلي.

وزير المالية وزير الاقتصاد والتخطيط المكلف : الحكومة تتخذ تدابير مالية تحوطية لمواجهة الآثار الناتجة عن تفشي الوباء العالمي (كوفيد - 19)

نظراً للظروف الاقتصادية والعالمية الناتجة عن تبعات تفشي الوباء العالمي (كوفيد - 19) ، والانخفاض الحاد في توقعات نمو الاقتصاد العالمي وما تبعها من انعكاس سلبي على أسواق النفط، وتأثيرها المباشر على المالية العامة في المملكة العربية السعودية ، اتخذت الحكومة إجراءات للحد من أثر انخفاض أسعار البترول ، كما سيتم اتخاذ إجراءات إضافية للتعامل مع انخفاض الأسعار المتوقع.

وأوضح معالي وزير المالية وزير الاقتصاد والتخطيط المكلف الأستاذ محمد الجدعان، أن الحكومة عملت على تدابير أولية تضمن توفير المتطلبات المالية اللازمة لتنفيذ الإجراءات الوقائية والمباشرة للتعامل مع تبعات الوباء والحد من انتشاره لحماية المنشآت والأجهزة الحكومية واستمرارية أعمالها ، مؤكدا أن الحكومة ستوفر كافة الاعتمادات الإضافية المطلوبة ، وتوفير الخدمات الصحية اللازمة للوقاية والعلاج ومنع الانتشار ، مع التأكيد على حرص الحكومة على أولوية الإنفاق الاجتماعي ، وإعادة توجيه الإنفاق الحكومي بما تتطلبه المرحلة اجتماعيا واقتصاديا.

تحت شعار "القليل.. كثير بعدين".. مؤسسة النقد تطلق حملة توعوية عن الادخار

أطلقت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" يوم الأحد 13 / 7 / 1441هـ الموافق 08 / 3 / 2020م حملة توعوية واسعة تحت شعار "القليل.. كثير بعدين" لتثقيف الجمهور بأهمية الادخار والتخطيط المالي. وتأتي هذا الحملة؛ انطلاقاً من مسؤولية مؤسسة النقد في تعزيز الوعي المالي لدى كافة فئات المجتمع وسعيها إلى رفع مستوى الثقافة المالية بما يسهم في تحقيق مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي (أحد برامج رؤية المملكة 2030) المتمثلة في تعزيز ثقافة التخطيط المالي ورفع نسبة الادخار؛ مما ينعكس إيجابًا على جودة حياة الأفراد والأسر وعلى متانة الاقتصاد بشكل عام.

مؤسسة النقد تعلن الترخيص لشركتي "هللة" و"بيان"

أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، الترخيص لشركتي محافظ إلكترونية وهما شركة مدفوعات بيان (BayanPay) وشركة هللة (HalalaH)، وذلك بعد نجاح فترة تجربتهما عبر البيئة التشريعية التجريبية للمؤسسة (Regulatory Sandbox) الخاصة بالخدمات والمنتجات المالية المبتكرة في المملكة.

وأكدت مؤسسة النقد سعيها المستمر لدعم منظومة قطاع المدفوعات والتقنيات المالية، ورفع مستوى فاعلية ومرونة التعاملات المالية، إضافة إلى تعزيز الابتكار في الخدمات المالية المقدمة، وذلك وفقاً للمعايير الدولية وبما يضمن استقرار القطاع المالي وعدالة التعاملات فيه، تماشيًا مع تطلعات برنامج تطوير القطاع المالي المنبثق من رؤية المملكة 2030، وتحقيقاً لأهداف الرؤية الإستراتيجية التي من أهمها التوجه نحو مجتمع غير نقدي.

مؤشرات برنامج تطوير القطاع المالي

مؤشرات البرنامج	خط الأساس	الوضع الحالي	التزامات 2020
حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات (%)	%18	%36	%28
عدد الجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا المالية	-	4	3
قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك (%)	%2	%5.7	%5
نسبة تغطية أنواع التأمين (%)	%38(الصحي) %45(المركبات)	%33 %39.6	%45(الصحي) %75(المركبات)
الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%12	%16.94	=<%22
حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول (%)	%18	%28.2	=<%20
عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة المدرجة كنسبة من إجمالي عدد الشركات المدرجة (%)	%34	%46.8	=<%40
نسبة حسابات الاستثمار التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكتروني (%)	%0	%82	%10

* باستثناء شركة أرامكو

برنامج تطوير القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي هو أحد البرامج التنفيذية التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية؛ لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. ويسعى البرنامج إلى تطوير القطاع المالي؛ ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالاً لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل فيه، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار. وسيحقق البرنامج أهدافه من خلال تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي، وضمان إنشاء سوق مالية متقدمة دون المساس بالأهداف الاستراتيجية التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار القطاع المالي.

المصادر: وزارة المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية، والهيئة العامة للإحصاء، وشركة السوق المالية السعودية (تداول)، وبلومبرغ، ورويترز أيكون.

*تم تنقيح وتحديث بيانات فروع المصارف الأجنبية العاملة في المملكة طبقا للممارسات الدولية ودليل ا لإحصاءات النقدية والمالية في النشرة الإحصائية الشهرية لمؤسسة النقد.

هذا التقرير تم نشره من قبل مكتب برنامج تطوير القطاع المالي. وللاستفسارات أو التعليقات نأمل التواصل عبر البريد الإلكتروني fsdp@mof.gov.sa أو لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع التالي: https://vision2030.gov.sa/ar/FSDP

برنامج تطوير
القطاع المالي
رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA